من القرعة إلى المجالس المحليّة: رصد لتجارب المترشحين ذوات وذوي الإعاقة وفوزهم بالمقاعد عبر عمليّة القرعة في المجالس المحلية

جمعيّة إبصار لثقافة وترفيه الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة

جانفي 2024

الملخص التنفيذي:

المادة 29- المشاركة في الحياة السياسية والعامة:

تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على أساس المساواة مع الآخرين، وتتعهد بما يلي:

(أ) أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنتَخبوا، وذلك بعدة سبل منها :

(i)كفالة أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال؛

(ii)حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب، وفي الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وتسهيل استخدام التكنولوجيا المُعِينة والجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك؛

(iii)كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين، والسماح لهم، عند الاقتضاء، تحقيقا لهذه الغاية، باختيار شخص يساعدهم على التصويت؛

(b)(ب) أن تعمل على نحو فعال من أجل تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وأن تشجع مشاركتهم في الشؤون العامة، بما في ذلك ما يلي:

(i)المشاركة في المنظمات والرابطات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، بما في ذلك أنشطة الأحزاب السياسية وإدارة شؤونها؛

(ii)إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها كي تتولى تمثيلهم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛

الاتفاقية الدوليّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006

تعد المشاركة السياسية للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة حق أساسي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه وتعزيزه حسب ما تم التنصيص عليه في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال هذا التقرير نهدف إلى تقديم نظرة شاملة حول مدى تأثير عملية القرعة في تعزيز مشاركة ذوات وذوي الإعاقة في الانتخابات المحلية. يتناول التقرير أربعة مستويات رئيسية:

المستوى الأول:**المترشحين والمترشحات من ذوات وذوي الإعاقة لعملية القرعة** عبر تسليط الضوء على تجاربهم وخلفياتهم، والتركيز على التحديات والفرص التي واجهوها خلال العملية الانتخابية.

المستوى الثاني: هو دراسة حول **الفائزين والفائزات من ذوات وذوي الإعاقة بالمقاعد في المجالس المحلية**.

المستوى الثالث: حول **البنية التحتية للمقرات التي أقيمت فيها عملية القرعة،** تم فيها التركيز على مدى جاهزيّة هذه المقرات لاستقبال المترشحين والملاحظين من ذوات وذوي الإعاقة.

أخيرا **رصد لمكاتب الاقتراع بمنطقة المنيهلة وحي التضامن** لتقييم لمدى جاهزيّتها، مع تقييم الإجراءات والظروف التي قد تؤثر على تجربة الاقتراع للناخبين من ذوات وذوي الإعاقة. قامت جمعيّة إبصار باعتماد فرق راصدين متكونة من 68 راصد موزعون على كافة ولايات الجمهوريّة التونسيّة لمتابع هذا المسار الانتخابي، امتدت عمليّة الرصد منذ يوم 14 ديسمبر 2023 إلى غاية يوم الاقتراع 24 ديسمبر 2024. من أهم النتائج التي سجلناها في علاقة بالمترشحين من ذوات وذوي الإعاقة المستجوبين والذي يصل عددهم إلى 847 شخص، سجلنا ضعف حضور المترشحات الإناث من ذوات الإعاقة والتي قدرت بنسبة 12,6 بالمائة. كما رصدنا عدم توازن في أصناف الإعاقات، حيث كانت النسبة الأكبر من المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة الحركيّة 66,4 بالمائة، تليها الإعاقة البصريّة بنسبة 22,1 بالمائة أما بقيّة أصناف الإعاقات كانت نسبة حضورها ضعيفة كالإعاقة السمعيّة، الإعاقة الذهنيّة والأمراض المزمنة. أكثر من نصف المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة عاطلين عن العمل وهذا ما يفسر الصعوبات التي واجهوها خلال تحضيرهم لوثائق الترشح، حيث صرّح 30 بالمائة منهم أن عمليّة الترشح كانت صعبة بسبب عوائق ماليّة واجهوها خلال التنقل لاستخراج الوثائق اللازمة. يثير هذا التحدي تساؤلات حول قدرة الأعضاء من ذوات وذوي الإعاقة على الحضور والالتزام بعملهم بشكل فعّال، خاصة في ظل هذه الظروف المالية الصعبة. بناءً على التصريحات 58 بالمائة من المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة ، يفتقرون إلى الخبرة والمعرفة في المجال السياسي والشأن العام. هذا النقص يشكل تحديات إضافية لهم عند توليهم المسؤوليات داخل المجالس المحلية. فيما يتعلق بالفائزين من ذوي الإعاقة الذكور بالمقاعد، يُلاحظ أن هناك هيمنة بنسبة تصل إلى 86.7٪. يدّل هذا المؤشر على عدم تطبيق لمبدأ التناصف الأفقي والعمودي في توزيع هذه المقاعد، مما يشير أن عمليّة القرعة تظهر جانبا سلبيا في علاقة بتمثيل النوع الاجتماعي بين

الفائزين من ذوات وذوي الإعاقة لعدم تحقيقها لتوزيع عادل ومتوازن للفرص بين مختلف الأفراد المشاركين. فئة الشباب من ذوات وذوي الإعاقة التي فازت بالمقاعد في المجالس المحليّة مثلّت 30 بالمائة فقط. عمليّة القرعة تم أغلبها في قاعات رياضة مغطاة بنسبة 92,6 بالمائة والتي سجلنا فيها غيابا لممرات الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة البصريّة بنسبة 100 بالمائة إضافة إلى غياب الممرات الخاصّة بذوات وذوي الإعاقة الحركيّة بنسبة 44.4 بالمائة. ورغم حضور المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة السمعيّة خلال عمليات القرعة إلا أنه تم توفير مترجمي لغة الإشارات بنسبة 11,1 بالمائة فقط. خلال رصدنا لمراكز الاقتراع بمنطقة المنيهلة وحي التضامن سجلنا حضور ضعيف للناخبات من ذوات الإعاقة بنسبة 23,1 بالمائة وخلال عمليّة الاقتراع استعمل أعوان المكاتب مصطلح "ذوي الإحتياجات الخاصة" وهو مصطلح غير قانوني بنسبة 53,8 بالمائة. في داخل مراكز الاقتراع سجلنا غياب المعلقات بلغة الإشارات بنسبة 46,9 بالمائة، كما لاحظنا أن صناديق الاقتراع لا يسهل الوصول إليها في علاقة بالناخبين والناخبات المستعملين للكراسي المتحركة بنسبة 84,4 بالمائة.

ختاما وإن وفرت عمليّة القرعة لمقاعد الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة فرصة للمشاركة في الحياة السياسيّة، لكنها بتعبير الكثير تهضم الكثير من الحقوق، تساوي الفرص في ظاهرها محترمة ولكن في باطنها ضيم. فبحسب تعبير أحد المترشحين من ذوي الإعاقة، القرعة تكون بين عنصرين أو أكثر من نفس التصنيف: الاجتماعي، الثقافي والعلمي... كما أن ضعف حضور الأعضاء الإناث من ذوات الإعاقة يبيّن تهميش المتواصل لهن. لذلك توصي جمعيّة إبصار إلى جانب ضرورة توفير ملف الترشح للقرعة، يجب على المترشح أن يقوم بجمع التزكيات. إعطاء أولويّة المقاعد للمترشحات من ذوات الإعاقة إذا كان بالجهة أكثر من مترشح. وأثناء عمليّة الاقتراع والقرعة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن توفر كافة الآليات الميسرّة لنفاذ المترشحين والناخبين والملاحظين من ذوات وذوي الإعاقة.

المقدّمة:

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة التي تعيشها تونس، يتجلى وجود سياقات تستند إلى تحولات دائمة في هياكلها الحكومية، مما يؤثر بشكل كبير على الساحة السياسية والعامة. هذا السياق يعزز أهمية فحص التأثيرات السياسية والاجتماعية على مستويات عدة. فيما يتعلق بالشأن السياسي، يُظهر الواقع الحالي في تونس تغيرات هيكلية بارزة في هياكل الحكم والتنظيم الحكومي. تلك التغيرات تشكل تحولات كبيرة تؤثر على توزيع السلطة وتوجيه القرارات. إن فترة ما بعد الثورة شهدت نشوء مشهد سياسي يتسم بالتعقيد والتحديات المتزايدة إلى يومنا هذا، الذي يستدعي لفهم توازنات القوى والتحديات المحتملة، خاصة في ظل التوجهات الحكومية المتغيرة. من الناحية الاجتماعية، يُظهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتونس تأثيرات جمة على التوازنات داخل المجتمع. يشمل ذلك فئات متنوعة من المواطنين، بما في ذلك الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة الذين يواجهون عدّة تحديات أبرز أسبابها عدم النفاذ للخدمات والمعلومات والبنيّة التحتيّة. تتسم هذه التحولات بتعقيداتها، حيث يشتد التنافس على الموارد والفرص، مما يفتح بابًا لتحديات اجتماعية متعددة.

تعتبر مشاركة الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة في الساحة السياسية والعامة خطوة ضرورية نحو تحقيق التناصف وتعزيز مبادئ المواطنة الشاملة. فتح الأبواب أمام هذه الفئة يساهم في تحقيق التوازن وتعزيز المساواة في حقوقهم وواجباتهم. يعكس هذا التنوع الاجتماعي قيمة الشمول والتعددية في المجتمع التونسي. لذلك فإن الظروف الحالية في تونس تتطلب إعادة النظر في

أفق التحولات وتحليل الاتجاهات المستقبلية بشكل أعمق خاصة في علاقة بفئة الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة. يظهر أن التحولات الحالية والتي تتمثل في حل المجالس البلديّة والإعلان عن تنظيم انتخابات المجالس المحليّة وتركيبة المجالس الجهويّة والمجالس الإقليميّة، تشكل تحديات هامة نظرا لكونها تركيبة غير مسبوقة وضبابيّة، كما تفتح أبوابًا لفرص جديدة خاصة وأن المرسوم عدد 10 في فصله عدد 27 أقر بتخصيص مقعد لذوي الإعاقة في كل مجلس محلي.

مشاركة ذوات وذوي الإعاقة في هذا السياق تعتبر لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة وضمان توازن الفرص. لذلك فإن الوضع الراهن يستدعي التفكير الاستراتيجي والعمل المشترك لتحسين آليات المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً للمجتمع التونسي.

الإطار العام :

الاستحقاق الانتخابي التونسي، بتاريخ 24 ديسمبر 2024 يعتبر الأول من نوعه في البلاد، وآخر محطة انتخابية في مسار تثبيت مؤسسات الحكم الجديد المنبثق عن إجراءات الرئيس قيس سعيّد في 25 جويلية 2021. وكانت تونس قد أجرت استفتاء على الدستور في 25 جويليّة 2022 ثم أجرت دورتين للانتخابات التشريعية في 17 ديسمبر 2022 و29 جانفي 2023 انبثق عنها مجلس نيابي من 153 عضوا بعد أن كان الرئيس قيس سعيد قد جمد اختصاصات البرلمان السابق ضمن إجراءاته يوم 25 جويليّة 2021 قبل أن يحله في 30 مارس 2022. في سبتمبر 2023، أعلن رئيس الجمهوريّة التونسيّة، في كلمة بثتها الرئاسة التونسية عبر صفحتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي أن الانتخابات المحلية بالبلاد، ستجرى في 24 ديسمبر 2023. تعدّ هذه الانتخابات أول انتخابات من نوعها للمجالس المحليّة في تونس، بحكم أن هيكلية هذه المجالس مستحدثة في دستور 2022. تنتخب فيما بعد مجالس جهوية تختار مجالس أقاليم، ليتم وفقا لها تكوين المجلس الأعلى للجهات والأقاليم، الذي سيكون بمثابة الغرفة الثانية للبرلمان وذلك حسب الأمر الرئاسي عدد 590 والذي أصدره الرئيس الجمهوريّة في 21 سبتمبر 2023، فإن الدولة التونسية تنقسم إلى 5 أقاليم و24 مجلسا جهويا و279 مجلسا محليا. بحيث يكون لكل إقليم عدد من المجالس الجهوية ولكل مجلس جهوي عدد من المجالس المحلية. نهاية نوفمبر 2023 أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، أنه تم قبول 7 آلاف و205 ملف مترشح، لخوض الانتخابات المحلية. وقد أعلن خلالها أيضا رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن 6 آلاف و177 مترشحا سيخوضون الانتخابات مباشرة، في حين سيخوض 1028 مترشحا من حاملي الإعاقة القرعة فيما بينهم، مقعد في كل مجلس محلي. ستدور الانتخابات في 2155 دائرة انتخابية بـ 2085 عمادة وهو تقسيم إداري لتشكيل 279 مجلسا محليا، ويتركب أقل مجلس محلي من 6 أعضاء 5 منهم منتخبون وشخص واحد من ذوي الإعاقة عن طريق القرعة وذلك بحسب المرسوم الرئاسي عدد 10 المؤرخ في 8 مارس 2023 والمتعلق بتنظيم انتخابات المجالس المحلية وتركيبة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، تعتبر كل عمادة دائرة انتخابية في المادة 28 من المرسوم. تنتخب ممثلا واحدا عنها حسب المادة 29 ويتم انتخاب المجلس الجهوي على مستوى الولاية عبر القرعة بين أعضاء المجلس المحلي حسب المادة 21. أما مجلس الإقليم فيتم الترشح له من الأعضاء المنتخبون في المجالس الجهوية التابعة له حسب المادة 23. وكل مجلس جهوي ينتخب ممثلا واحدا له بمجلس الإقليم (المادة 34) كما ينتخب كل مجلس جهوي 3 أعضاء لتمثيل جهتهم في المجلس الوطني للجهات والأقاليم الغرفة الثانية للبرلمان (المادة 35). وبحسب المادة 36 من المرسوم الرئاسي عدد 10، فإن أعضاء مجلس كل إقليم ينتخبون نائبا واحدا لتمثيل الإقليم في المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وفي هذا الإطار قامت جمعيّة إبصار لثقافة وترفيه

الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة البصريّة برصد المسار الانتخابي للمجالس المحليّة في دورها الأول في مختلف المراحل التاليّة: في ما يخص **المترشحين والمترشحات من ذوات وذوي الإعاقة لعملية القرعة** عبر تسليط الضوء على تجاربهم وخلفياتهم، والتركيز على التحديات والفرص التي واجهوها خلال العملية الانتخابية. المرحلة الثاني هو دراسة حول **الفائزين والفائزات من ذوي الإعاقة بالمقاعد في المجالس المحلية**. المستوى الثالث حول **البنية التحتية للمقرات التي أقيمت فيها عملية القرعة**، تم فيها التركيز على مدى جاهزيّة هذه المقرات لاستقبال المترشحين والملاحظين من ذوات وذوي الإعاقة. أخيرا **رصد لمكاتب الاقتراع بمنطقة المنيهلة وحي التضامن** لتقييم لمدى جاهزيّتها، مع تقييم الإجراءات والظروف التي قد تؤثر على تجربة الإقتراع للناخبين من ذوات وذوي الإعاقة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل تجارب وتحديات ذوات وذوي الإعاقة في العملية الانتخابية وضمان مشاركتهم الفعّالة في الحياة السياسية والديمقراطية بمختلف مراحلها.

1. تسليط الضوء على تجارب وخلفيات المترشحين والمترشحات ذوات وذوي الإعاقة لعملية القرعة، وذلك لفهم التحديات والفرص التي واجهوها خلال العملية الانتخابية. هذا يساعد على إبراز مساراتهم وتجاربهم وقدراتهم في مجال العمل السياسي.

2. دراسة الفائزين والفائزات ذوات وذوي الإعاقة في المجالس المحلية، بهدف فهم تجاربهم وتحدياتهم في العمل السياسي ودورهم في صنع القرارات المحلية.

3. تقييم جاهزية بنية التحتية لمقار القرعة ومكاتب الاقتراع لاستقبال المترشحين والملاحظين ذوات وذوي الإعاقة ، بهدف ضمان مشاركتهم الفعّالة في العملية الانتخابية.

4. تقييم جاهزية مكاتب الاقتراع بمنطقة المنيهلة وحي التضامن لضمان مشاركة الناخبين والناخبات ذوات وذوي الإعاقة بكفاءة ويسر، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الإجراءات والظروف الخاصة بتجربتهم في عملية الاقتراع.

منهجيّة الدراسة:

قامت جمعيّة إبصار باعتماد فرق راصدين متكونة من 68 راصد إجمالا موزعون على كافة ولايات الجمهوريّة التونسيّة لمتابع هذا المسار الانتخابي، إمتدت عمليّة الرصد منذ يوم 14 ديسمبر 2023 إلى غاية يوم الإقتراع 24 ديسمبر 2024. منهجيّة الدراسة كانت منهجيّة علميّة مختلطة، تجمع بين المقاربة الكميّة والنوعيّة. للتواصل مع المترشحين والمترشحات من ذوي وذوات الإعاقة لمقاعد مخصصة لهم في المجالس المحليّة تم تخصيص وحدة إتصال متكونة من 6 راصدات و3 راصدين قاموا بإستجواب 847 مترشح من أصل 1028 مترشح ذي إعاقة من جميع ولايات الجمهوريّة التونسيّة، عبر إستمارة ذات أسئلة شبه موجهة. كذلك للتعرّف على الفائزين والفائزات بهذه المقاعد تم نشر 27 راصد جهوي على 27 مقر عمليّة قرعة بكافة الولايات كما تم تقييم لوضع هته المقرات حول مدى نفاذيّتها وجاهزيتها لاستقبال المترشحين من ذوي وذوات الإعاقة عبر استمارة ذات

أسئلة موجهة. تم أيضا استعمال استمارات ذات أسئلة موجهة قام بالإجابة عنها 32 راصد محلي ب 32 مركز إقتراع، 17 مركز بمنطقة المنيهلة و15 مركز إقتراع بحي التضامن، حيث تم رصد نسبة مشاركة الناخبين والناخبات من ذوات وذوي الإعاقة ومدى جاهزيّة مراكز الإقتراع لإستقبالهم.

المحور الأول: المترشحون والمترشحات من ذوات وذوي الإعاقة بالمجالس المحليّة:

حسب تصريح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فإن عدد المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة للمقاعد الخاصة بهم في المجالس المحليّة بلغت 1028، مثّلت فئة الشباب فيها 27,9 بالمائة، بينما فئة الإناث مثّلت 12,7 بالمائة فقط. لمزيد التعرّف على خلفيّة هؤلاء المترشحين، تمكن فريق الإتصال من إستجواب 847 مترشح من كافة الولايات التونسيّة، فاق عدد المترشحين المستجوبين 50 مترشح بالولايات التاليّة: القصرين، سيدي بوزيد، نابل، سوسة، صفاقس، القيروان.

نسبة المترشحات النساء ذوات الإعاقة للمجالس المحلية هي 12.6% فقط، بينما تصل نسبة الذكور إلى 87.4%، هذا يشير إلى عدم توازن واضح في التمثيل الجنسي بين المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة. ويشير هذا الاختلاف إلى عوامل عديدة مؤثرة مثل عدم وعي النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن، عدم تلقي الدعم والتشجيع الكافي للترشح للانتخابات المحليّة، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تؤثر على قراراتهم بالترشح. كما تظهر الأرقام تفاوتاً واضحاً في نسب المترشحات النساء ذوات الإعاقة بين الولايات الشمالية والساحلية مقارنة بالولايات الداخلية والجنوبية. نلاحظ أن نسبة المترشحات النساء ذوات الإعاقة للمجالس المحلية في الولايات الشمالية والساحلية أعلى بكثير من الولايات الداخلية والجنوبية. وهذا يُظهر فجوة واضحة في التمثيل والفرص بين الجنسين وبين مناطق البلاد المختلفة.

وفقًا للإحصائيات التي توصنا إليها، اتضح أن المترشحين ذوات وذوي الإعاقة الحركية كانوا الأكثر حضورًا بنسبة 66.4%، مما يشير إلى عدم وجود صعوبات كبيرة في الوصول والنفاذ للمعلومات بالنسبة لهم. بالنسبة لمترشحين ذوات وذوي الإعاقة البصرية، فقد كانت نسبة حضورهم 22.1%، وهذا يعكس أهمية توفير المعلومات بطرق تتوافق مع احتياجاتهم، مثل النصوص الكبيرة أو المعلومات الصوتية، تليها الإعاقة العضوية، بنسبة 4.5%. بالنسبة للإعاقة السمعية والذهنية، فقد كانت نسبة حضورها متشابهة وقدرت ب 3%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقيّة أصناف الإعاقات وهذا يشير إلى ضرورة توفير معلومات الخاصة بالإعلان الانتخابات المجالس المحليّة وكل ما تبعها بطرق متنوعة تتناسب مع احتياجات كل فئة، مثل استخدام اللغة الإشارات لأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وتقديم المعلومات بشكل مبسط للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة الذهنية.

تم التركيز في الاستجواب على الوضع المهني للمترشحين ذوات وذوي الإعاقة هو محور مهم يسلط الضوء على التحديات والفرص التي يوجهونها في المجتمع وخاصة في عمليّة الترشح. تظهر البيانات أن أكثر من نصف الشريحة التي تم استجوابها 53.4%هم عاطلون عن العمل، وهذا يُعتبر معياراً هاماً لفهم مستوى التوظيف والفرص المهنية المتاحة لهذه الفئة ومدى تأثيرها على مشاركتهم في المجالس المحليّة علما وأن العضويّة لا تقدّم أي امتيازات ماليّة أو دخل شهري. نسبة الذين يشتغلون تبلغ 38.3%، وهي تعتبر ضئيلة جدًا، وتقسم هذه النسبة إلى أن 57.7% منهم يعملون في مؤسسات عمومية، و12% يعملون في مؤسسات خاصة، بينما يديرون مشاريعهم الخاصة 30.2%.

من خلال البيانات التي توصلنا إليها، نجد أن الكهول (الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و50 سنة) يهيمنون على الشريحة العمرية للمترشحين بنسبة 41.3%، مما يشير إلى تفاعلهم واهتمامهم بالمشاركة في الحياة السياسية وتقديم خدماتهم للمجتمع. تأتي بعدها فئة الشباب (الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و35 سنة) بنسبة 27.9%، وهذا يشير إلى التزام واهتمام الشباب من ذوات وذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الديمقراطية والسعي لتقديم أفكار ورؤى جديدة لتطوير المجتمع. إن وجود توزيع متوازن بين الشرائح العمرية ضروري ليعكس التنوع والتمثيل الشامل في الساحة السياسية والشأن العام، وهو أمر مهم لضمان تمثيل جميع فئات من ذوي وذوات الإعاقة لضمان تفاعلهم في صنع القرارات وتحديد مسار المستقبل.

حتى تكون مشاركة الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة في المجلس المحلي مشاركة فعالة، يتعين على المترشحين أن يتمتعوا بمستوى تعليمي مناسب يمكّنهم من المشاركة بفاعلية وتأثير في صنع القرارات داخل المجموعة وتحقيق التغيير المطلوب. لهذا الغرض، استجواب المترشحين حول المستوى التعليمي ضرورياً. وبناءً على البيانات، يظهر أن 34.8% منهم يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي، بينما يمتلك 28.3% منهم مستوى جامعي. يليهم في الترتيب نسبة الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة الذين يمتلكون مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 18.1%، والأشخاص الذين يمتلكون مستوى تعليمي إعدادي بنسبة 12.8%. أما الأشخاص الذين لم يتلقوا تعليماً أو يعتبرون أميين تعليمياً، فقد بلغت نسبتهم 6%.

بعد الإطلاع على أهم المعطيات الخاصّة بالمترشحين من ذوات وذوي الإعاقة، قام فريق الرصد بطرح أسئلة حول عمليّة الترشّح لمقاعد الخاصّة بالأشخاص ذوات وذوي الإعاقة في المجالس المحليّة. صرّح 12,5 بالمائة منهم أنهم واجهوا صعوبات خلال عمليّة الترشح، أهم هذه الصعوبات كانت صعوبات ماليّة مرتبطة بالتنقل لتحضير ملف الترشح لعمليّة القرعة والتي قدرت ب 30 بالمائة، أيضا من جملة الصعوبات هي صعوبات ذات علاقة بالوثائق الإداريّة بنسبة 33,9 بالمائة إما خطأ في شهادة الإقامة، إنتهاء صلوحيّة بطاقة الإعاقة أو عدم إمتلاكها بالأساس. إختلفت بقيّة الصعوبات كصعوبة النفاذ للمعلومات الخاصة بكيفيّة الترشح، عدم تمكن الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة البصريّة من الحصول على المعلومات من المواقع الرسميّة للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات نظرا لأن الإعلانات التي تقوم بنشرها لا تحترم مواصفات النفاذ الرقمي.

من البيانات المثيرة للجدل هي عدد المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة الذين لديهم تجربة في المجال السياسي والشأن العام والجمعياتي، حيث تبيّن أن 58 بالمائة لا يمتلكون أي خبرة أو تجربة سياسيّة في هذا المجال، بينما 7,9 بالمائة كانت لديهم تجربة صغيرة. هذه النتائج تثير العديد من الأسئلة حول جاهزية وكفاءة هؤلاء المترشحين للمشاركة في المجالس المحلية. هل يمكن للأفراد الذين لا يمتلكون خبرة سابقة في المجال السياسي أو الشأن العام أن يقدموا الخدمات اللازمة في المجالس المحليّة؟ هل لديهم القدرة على فهم القضايا السياسية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها؟ وعلى الرغم من أن الخبرة السابقة ليست بالضرورة مؤشراً قاطعاً على الكفاءة، إلا أنه يجب على المرشحين الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية السابقة أن يكونوا قادرين على فهم القضايا المحلية والعمل بشكل فعال لصالح مصلحة المجتمع.

ومن بين الأسباب التي تفسر هذه الأرقام لعدم امتلاك المترشحين ذوات وذوي الإعاقة للخبرة الكافيّة، هو أن 20,7 بالمائة منهم كان ترشّحهم غير ناتج عن رغبة ذاتيّة، أي أنه تمّ دعوتهم وإقناعهم لتقديم ترشحهم من جهات معيّنة حتى يتم سد الشغور في المقاعد المخصصة للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة عبر القرعة بالمجالس المحليّة. كما عبّر 32 بالمائة منهم عن عدم تحضيرهم لأي برنامج عمل ذات أهداف تنمويّة لفائدة جهتهم.

هذا الوضع يمكن أن يؤثر سلباً على مشاركة الأعضاء من ذوات وذوي الإعاقة في المجالس المحلية، حيث قد لا يكون لديهم الحافز الكافي أو الرغبة الحقيقية في القيام بالأدوار والمسؤوليات المطلوبة منهم كأعضاء في المجلس. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم وجود الرغبة الحقيقية في الترشح إلى قصور في الالتزام والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس. بشكل عام، من الممكن أن يؤدي ترشيح الأشخاص بدون رغبة ذاتية إلى ضعف في الأداء وفشل في تحقيق الأهداف المطلوبة من المجلس المحلي. ينبغي على المجتمع والجهات المعنية أن يسعوا إلى تشجيع وتمكين المترشحين ذوات وذوي الإعاقة الذين يترشحون بناءً على رغبتهم الحقيقية والمبادرة الشخصية، وتوفير الدعم والتدريب اللازمين لضمان مشاركتهم بفاعلية وإسهامهم في تحسين الحياة المجتمعية على الصعيدين المحلي والوطني.

تم تخصيص الجزء الأخير من المقابلة مع المترشحين للتعرّف على انتظارهم من العضويّة في المجالس المحليّة وماهي مخاوفهم. أكثر الإنتظارات ذكرا هي توفير البنيّة التحتيّة الملائمة في مقرات الاجتماعات الخاصّة بالمجلس المحلي، ويرجع السبب لكون أغلب المترشحين من ذوي وذوات الإعاقة الحركيّة، تليها رغبتهم في الحصول على منحة ماليّة، هذا يدّل على عدم معرفتهم الكاملة بمهام أعضاء المجالس المحليّة وصلاحياتهم والتي تنص على أن العضويّة غير مدفوعة الأجر ولا يتلقى الأعضاء أي منح ماليّة، وفي مستوي ثالث من إنتظارات المترشحين هي توفير الوثائق والمخططات بطريقة براي. أما بالنسبة للمخاوف التي تقلق المترشحين هي عدم توفير أليات النفاذ إما ترجمة لغة الإشارات، عدم توفر ممرات خاصّة بذوات وذوي الإعاقة ، عدم توفير وثائق صوتيّة أو بطريقة براي ... تليها التعرض للتمييز والإقصاء على أساس الإعاقة ثم عدم تلقي أي منح أو تعويضات ماليّة للتنقل والأكل.

المحور الثاني: الفائزون بالمقاعد: تحليل لنتائج عمليّة القرعة الخاصة بمقعد ذوي وذوات الإعاقة في المجالس المحلية

نظمت عمليّة القرعة لمقاعد الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة بالمجالس المحليّة بالتوازي مع عمليّة الاقتراع يوم 24 ديسمبر 2023، قامت جمعيّة إبصار باعتماد فريق ملاحظين متكوّن من 27 ملاحظ وزعوا على جميع الولايات التونسيّة لرصد عمليّة القرعة التي تمّت بمقرات تجميع وفرز الأصوات. وقد سجل ملاحظينا فوز 13,3 بالمائة من النساء ذوات الإعاقة بالمقاعد بينما فاز الذكور من ذوات وذوي الإعاقة بنسبة 86,7 بالمائة.

البيانات تدلّ على وجود فجوة بين النساء ذوات الإعاقة والرجال في مجال المشاركة في الشأن العام. بنسبة فوز 13.3% للنساء مقارنة بـالرجال ذوي الإعاقة، تتضح الفروقات في الفرص والتحديات التي تواجه النساء في هذا السياق. ترجع هذه الفجوة إلى عدة عوامل، بما في ذلك التحيز الاجتماعي والثقافي، حيث قد يواجه النساء ذوات الإعاقة تحديات أكبر في الحصول على التشجيع والتأييد لترشحهن. من المهم أن نفهم أن هذه الفجوة ليست مجرد مسألة إحصائية، بل تعكس تحديات حقيقية تواجهها النساء ذوات الإعاقة في تحقيق تمثيلهن الفعال في الحياة السياسية واتخاذ القرارات. يتطلب تقديم الحلول لهذه القضية فهمًا عميقًا للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في هذه الفجوة، بما في ذلك تعزيز الوعي بحقوق النساء ذوات الإعاقة وتوفير الدعم والموارد اللازمة لتمكين مشاركتهن بشكل كامل وفعّال في العملية السياسية.

فيما يتعلق بالوضع المهني للفائزين في المجالس المحلية، وهو عنصر حاسم لتقييم فاعلية مشاركة الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة ، يظهر أن أكثر من النصف، بنسبة 54.6%، من الفائزين يعانون من البطالة، في حين أن نسبة الطلبة تبلغ 1.9%. هذا التوزيع يعكس الوضع الاقتصادي والمهني المتردي الذي يواجهه الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة ، ويؤكد على الحاجة الملحة لتحسين الفرص الوظيفية والتدريب والتأهيل المهني لهؤلاء الأفراد. إن ارتفاع معدل البطالة بين الفائزين يمكن أن يؤدي إلى عدم القدرة على الاستفادة الكاملة من خبراتهم ومهاراتهم في المجالس المحلية، وبالتالي يمكن أن يقلل من كفاءة وفاعلية عمل المجلس بشكل عام.

فيما يتعلق بالتجارب السابقة للفائزين في المجالس المحلية، فإن وجود نسبة كبيرة، تبلغ 64.7%، من الفائزين الذين لا يمتلكون خبرة سابقة في المجال السياسي والشأن العام، ولم يشاركوا في أي نشاطات جمعياتيّة، يمكن أن يؤثر بشكل كبير على كفاءتهم وفعاليتهم في المجالس المحلية. يمكن أن يعكس هذا الوضع نقصًا في التمثيل والتنويع في الآراء والخبرات داخل المجالس المحلية، وقد يؤدي إلى قصور في الفهم العميق للقضايا السياسية والاجتماعية المحلية وبالتالي إلى صعوبة اتخاذ القرارات الفعالة والمستنيرة. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود تجارب سابقة في المجال السياسي قد يؤدي إلى صعوبة في بناء العلاقات والشبكات داخل المجالس المحلية، مما يمكن أن يقلل من تأثيرهم وقدرتهم على تحقيق التغيير وتحسين الظروف المحلية. لذا، يبرز هذا الوضع الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم والتدريب للفائزين الجدد في المجالات السياسية والاجتماعية، وتشجيعهم على المشاركة في أنشطة جماعية وتعزيز مهاراتهم القيادية والاتصالية، لتعزيز قدراتهم على المشاركة بفاعلية وتحقيق تأثير إيجابي في المجالس المحلية.

المحور الثالث: البنية التحتية: رصد لتنظيم وتنفيذ عملية القرعة

تزامنا مع عمليّة الاقتراع تم القيام بعمليّة القرعة بكافة الولايات التونسيّة، وقد حضرها كل من المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة ، ممثلين من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وملاحظين من المجتمع المدني مع حضور الإعلام لتغطيّة ونقل نتائج القرعة. إضافة إلى نقل النتائج قام ملاحظينا برصد مقرات عمليّة القرعة ومدى جاهزيتها لاستقبال الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة. وقد سجّل ملاحظينا في هذا الشأن أن 92,6 بالمائة كانت عمليّة القرعة بقاعات رياضة مغطاة، 3,7 بدور الثقافة و3,7 بالمائة بالقطب التكنولوجي.

تظهر البيانات التي تم جمعها أن نسبة 55.6% من الأرصفة أمام مقرات عمليّة القرعة لا تحتوي على ممرات خاصة بذوات وذوي الإعاقة الحركية ووجدت بنسبة 44,4 بالمائة والتي قيمها راصدونا بأنها غير سهلة الاستعمال بنسبة 38,5 بالمائة، كذلك فإن البنايات التي أقيمت فيها القرعة لا تحتوي على ممرات خاصّة بالأشخاص ذوات وذوي الإعاقة الحركية بنسبة 44,4 بالمائة، وفي حالة وجودها فهي صعبة المرور بنسبة 60 بالمائة. كما سجّل ملاحظينا أيضا أن هذه المقرات غير سهلة التجول فيها بنسبة 44,4 بالمائة، نظرا لوجود عوائق داخل القاعة. هذا الواقع يعكس نقصًا في التخطيط وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان وصول ومشاركة ذوات وذوي الإعاقة في عمليّة القرعة بشكل كامل وعادل. من الآثار التي تنتج عن هذا الوضع هو تقييد قدرة ذوات وذوي الإعاقة الحركية على ممارسة حقوقهم الانتخابية بحرية وكرامة. ويرجع هذا بسبب الإهمال في تخطيط المرافق الانتخابية وعدم مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في عملية التخطيط العامة. وهو أيضًا نقص في الوعي بأهمية توفير

وسائل الوصول الآمنة والمريحة للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة الحركية. لتحسين هذا الوضع، ينبغي على السلطات الانتخابية والمسؤولين عن التخطيط العمراني اتخاذ إجراءات فورية لتحسين الوضعية. ينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات إنشاء ممرات خاصة لذوي الإعاقة الحركية، وتوفير وسائل الوصول المناسبة مثل الممرات الخاصة المتحركة.

كذلك قام الملاحظين بتسجيل 88,9 بالمائة نسبة غياب مترجمي لغة الإشارات، على الرغم من تواجد مترشحين من ذوات وذوي الإعاقة السمعيّة إلا أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لم تقم بتوفير مترجمي لغة إشارات بكافة المقرات. إضافة إلى المترشحين من ذوات وذوي الإعاقة فقد حضر أيضا ملاحظين من المجتمع المدني من ذوات وذوي الإعاقة وقد مثّلت نسبتهم 40 بالمائة .تسجيل نسبة غياب مترجمي لغة الإشارات بنسبة 88.9% يعكس نقصًا في الاهتمام والتفكير في احتياجات الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة السمعية خلال المسار الانتخابي. هذا الوضع ينطوي على تداعيات كبيرة على قدرة هؤلاء الأفراد على المشاركة بكفاءة وفعالية خلال اجتماعات المجالس المحليّة مما يثير العديد من التساؤلات والمخاوف.

المحور الرابع: رصد الإقتراع: تحليل لأداء مكاتب الإقتراع في المنيهلة وحي التضامن:

المستوى الرابع والأخير وهو رصد لمكاتب الإقتراع بمنطقتي المنيهلة وحي التضامن لتقييم مدى تطبيقهم لمقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة في عمليّة الإقتراع، تم إختيار المنطقتيّن نظرا للكثافة السكانيّة بها ونظرا وجود عدد هام من الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة بها أيضا. قامت جمعيّة إبصار بتغطيّة 32 مركز اقتراع : 17 مركز اقتراع بالمنيهلة و 15 مركز اقتراع بحي التضامن، عبر فريق من الراصدين متكوّن من 32 راصد.

قدّر حضور الناخبين والناخبات ذوات وذوي الإعاقة بهذه المراكز بنسبة 27,1 بالمائة وهو حضور ضئيل جدا تُعتبر نسبة حضور ذوات وذوي الإعاقة في مراكز الاقتراع بنسبة 27.1% حضورًا ضئيلاً جدًا، مما يظهر التحديات الكبيرة التي تواجهه مشاركتهم في العملية الانتخابية. يرجع أسباب هذا الحضور الضئيل على النحو التالي قلة التوعية والتثقيف بين ذوات وذوي الإعاقة وأسرهم بأهمية المشاركة في الانتخابات وحقوقهم الانتخابية، مما يؤثر سلبًا على نسبة حضورهم في مراكز الاقتراع. يواجه ذوات وذوي الإعاقة صعوبات في الوصول إلى مراكز الاقتراع بسبب عدم توفر وسائل النقل الملائمة أو عدم وجود مرافق ملائمة لاحتياجاتهم، مما يجعل الوصول إليها صعبًا، فقد سجّل الراصدين بنسبة 40,6 بالمائة غيابا للممرات الخاصّة بذوات وذوي الإعاقة الحركيّة بهذه المراكز، أما بالنسبة لمكاتب الإقتراع، فقد قدّر غياب الممرات الخاصة بذوات وذوي الإعاقة الحركيّة بنسبة 56,3 بالمائة. من بين أسباب العزوف أيضا، نقص في التفاعل مع السياسة والشأن العام بين ذوات وذوي الإعاقة ، مما يؤدي إلى تقليل مشاركتهم في العملية الانتخابية. نتحدث أيضا عن عوائق ثقافية واجتماعية، يواجه ذوات وذوي الإعاقة عوائقًا ثقافية واجتماعية تحد من مشاركتهم في العملية الانتخابية. أما نسبة النساء ذوات الإعاقة فقد كانت ضئيلة جدا، حيث قدّرت ب 23,1 بالمائة فقط.

المحور الخامس: توصيات

ختامًا، يجب أن نتذكر أن عملية القرعة لتوزيع المقاعد للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة تعتبر فرصة مهمة للمشاركة في الحياة السياسية، ولكنها في الواقع تُعد تهويلاً للحقوق وتسوية ظاهرية دون الوصول الفعلي للعدالة.

ومن الواضح أيضًا أن ضعف حضور النساء من ذوات الإعاقة يُظهر التهميش الذي يتعرضن له بشكل مستمر. لذا، يجب على الهيئة العليا للانتخابات تحديد الأولويات بشكل صارم لتعزيز التمثيل النسائي من ذوات الإعاقة في العملية الانتخابية، وتوفير الدعم الكافي لتحقيق ذلك.

- توصي جمعية إبصار بضرورة توفير ملفات الترشح للقرعة، بالإضافة إلى جمع التزكيات كمتطلب أساسي للترشح. كما يُنصح بإعطاء الأولوية للمترشحات من ذوات الإعاقة في حال وجود عدة مترشحين لنفس المقعد.
- أما خلال عمليات الاقتراع والقرعة، فينبغي على الهيئة العليا للانتخابات توفير جميع الوسائل الضرورية لضمان سهولة ووصولية المترشحين والناخبين والملاحظين ذوات وذوي الإعاقة. هذا يشمل توفير مسارات مُتاحة لذوات وذوي الإعاقة الإعاقة الحركية وتوفير المساعدة اللازمة لضمان تجربة انتخابية شفافة وعادلة للجميع.

• يُوصى بضرورة تحليل الفجوة الجنسية في المشاركة السياسية لذوات وذوي الإعاقة في مختلف المناطق الجغرافية واتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز مشاركة النساء ذوات الإعاقة في العملية السياسية والديمقراطية. يتضمن ذلك التركيز على إزالة العقبات التي تواجههن وتوفير الدعم اللازم لتحقيق التمثيل النسائي الفعّال.

• يجب توجيه الجهود نحو دعم وتشجيع مشاركة الشباب من ذوات وذوي الإعاقة في العملية الانتخابية، حيث يمثلون مجموعة مهمة في المجتمع ويجب استثمار طاقاتهم في تطوير المجتمع وتعزيز التمثيل الشامل.

• يجب تشجيع وتمكين المترشحين ذوات وذوي الإعاقة بناءً على رغبتهم الحقيقية وتقديم الدعم والتدريب اللازم لضمان مشاركتهم بفاعلية وإسهامهم في تحسين الحياة المجتمعية. يتضمن ذلك تعزيز قدراتهم القيادية والاتصالية وتوفير الفرص المناسبة لتطوير مهاراتهم.

• ينبغي تعزيز الوعي بحقوق النساء ذوات الإعاقة وتوفير الدعم والموارد اللازمة لتمكين مشاركتهن بشكل كامل وفعّال في العملية السياسية. يتطلب ذلك توفير بيئة تشجيعية وخدمات دعم متكاملة لتسهيل مشاركتهن.

• يجب تقديم الدعم والتدريب للفائزين الجدد في المجالات السياسية والاجتماعية، وتشجيعهم على المشاركة في أنشطة جماعية وتعزيز مهاراتهم القيادية والاتصالية. يساعدهم ذلك على تحقيق تأثير إيجابي في المجالس المحلية وتحقيق أهدافهم بشكل فعّال.

• ينبغي تنظيم عمليات الاقتراع بشكل يضمن توفير ممرات خاصة لذوات وذوي الإعاقة الإعاقة الحركية ووسائل الوصول المناسبة. يسهل ذلك عملية التصويت لهم ويضمن مشاركتهم الكاملة في العملية الانتخابية.

حول جمعيّة إبصار

هي جمعية غير ربحية وقع اصدارها بالرائد الرسمي بتاريخ 31جانفي 2012 وهي تعتمد المنظومة الحقوقية في مشاريعها وبرامجها وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة واتفاقية مراكش المتعلقة بيسير نفاذ ذوي وذوات الاعاقة المعرفة وتعتقد جمعية ابصار ان الفنون والاعمال الابداعية يمكن لها ان تغير الثقافة والنظرة الاجتماعية الدونية تجاه الاشخاص ذوي الاعاقة كما ان الحقوق كل لا يتجزأ فانه من

حق الاشخاص ذوي وذوات الاعاقة في الانخراط في الشأن العام والوصول الى مواقع القرار وعليه تعمل جمعية ابصار الى تطوير مهارات وقدرات ذوي الاعاقة اضافة الى التمكين المعرفي بحسب خصوصية التواصل مثل انتاج محامل بطريقة براي او بالطريقة السمعية او الاشارات كما تحث جمعية ابصار منخرطيها على اقتحام كل المجالات والمشاركة في الحياة السياسية ورفض الوصاية والوكالة واخذ الحقوق بالممارسة والمناصرة والاقناع ومن اجل المزيد من الانتشار وكسب المناصرين والداعمين نعقد اعمال وانشطة مشتركة ونحضر غالبية الورشات والمجالس ذات الصبغة المحلية والوطنية قصد التذكير بانه يوجد في مجتمعنا فئة تعدادها اكثر من ثمانية بالمائة من السكان مهمشة ومسكوت عنها ونتاج مجهود اثنا عشر سنة اصبح لدينا اكثر من الف منخرط واشعاع وطني واقليمي ودولي.

اسم الكامل للجمعية: جمعية إبصار لثقافة وترفيه ذوات وذوي الإعاقة

العنوان: 10 نهج هولندا 1002 تونس

رقم ترقيم البيانات العالمي DUNS: 362865556

الهاتف: 29180780

فاكس: 71353976